

اقتصاديات الظل

(ماهيتها، تصنيفها، أنماطها الموقعية وأشكال انتشارها

وآثارها السلبية في بنية المدينة موفولوجيا)

أ. م. د. سيناء عدنان عبد الله أ. د. بشير ابراهيم الطيف

جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد /قسم الجغرافية جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد /قسم الجغرافية

Seenaa.adnan@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الإستلام: ٢٠١٩/٧/٣

تاريخ القبول: ٢٠١٩/٨/٤



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص :

نالت المدينة بكل مكوناتها ، وأنشطتها مكانة مهمة في الدراسات والبحوث الجغرافية ، واقتصاد الظل واحد من أهم الظواهر التي يمكن مشاهدتها في أي مدينة في العالم ، ومنها مدينة بغداد كأحد المكونات ، والعناصر المسببة لها وما تزال تؤدي دوراً مهماً في التأثير في مورفولوجية المدينة ، وشكل التوزيع المكاني وصورته لاستعمالات أرضها إلى جانب دورها في التأثير في أنشطة المدينة ووظائفها وبيئتها، ومن ذلك يتضح الاثر والدور الذي تؤديه اقتصاديات الظل داخل المدينة بكل عناصرها ، ومكوناتها وستظهر المدينة بأوجه غير حضارية وكفاءة وظيفية وبيئية متدنية ؛ مما يتطلب الوقوف عند هذا التأثير للحد من ظاهرة الانتشار العشوائي لها ، وتنظيم انتشار الموجود منها ؛ لأنها مشكلة قائمة و مستمرة الظهور ، ومن الصعب قطع جذورها للحفاظ على وجه المدينة الحضاري. وتعاني دول العالم من ظاهرة تهدد كثيراً من اقتصاديات الدول النامية تتمثل في الاقتصاد الخفي (اقتصاد الظل)، هذه الظاهرة أثرت بشكل كبير في المدن ، وفي المظهر الحضري ، وأدت الى ظهور مظهر فوضوي وتلوث بصري للمشهد الحضري ؛ نتيجة فقدان التشابه والانسجام في النمط ، والبناء بين هوية المدينة وشخصيتها الحضارية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات الظل، الكفاءة البيئية، الانتشار العشوائي، ظاهرة.

Shadow Economies

(What are they? their Classification, their Locative Patterns, their Forms of Spread, their Negative Effects on the Structure of the City Morphologically)

Asst.Prof.Dr.Sinaa A. Abdullah & Prof.Dr .Basheer I. Altaif

Baghdad University / College of Education Baghdad University / College of Education

Ibn Rushd (for Human Sciences) Ibn Rushd (for Human Sciences)

Department of Geography Department of Geography

Abstract:

The city remains with all its components and activities occupies an important place in the geographical studies and researches, also shadow economy is one of the most important phenomena that can be seen in any city in the world, including Baghdad as one of the components and elements causing it and still plays an important role in influencing the city's morphology .The form and image of the spatial distribution of the uses of its land in addition to its role in influencing the activities of the city and its functions and environment ‘all these matters make it clear to show the impact and role played by the shadow economies within the city with all its elements and components that show the city in uncivilized aspects and low functional and environmental efficiency which require standing at this effect to reduce the phenomenon of random spread and organizing its spread as an existing problem and constantly appearing ‘and being difficult to cut its roots to protect the face of the civilized city. Shadow economy as a phenomenon has greatly affected cities and urban appearance and led to the emergence of a chaotic appearance and visual pollution of the urban landscape as a result of lack of similarity and harmony in style and construction between the built regular units and the economics of the shadow that trespass the ground in a way that does not fit with the identity of the city and its civilized personality.

Key words :environmental efficiency, phenomenon, random spread, shadow economy.

المقدمة:

اقتصاد الظل ذلك المصطلح وتلك الظاهرة التي ارتبطت بالمدينة ووظائفها كالظل المرافق للإنسان ، فجاءت التسمية تشبيهاً لذلك ؛ لأنها عاشت كالظل لنشاط المدينة ووظائفها فأثرت وتأثرت بها ؛ لتكون عاملاً مهماً في تشكيل وجه المدينة وصورتها ونشاطها واقتصادها، فبقي اقتصاد الظل هو الملازم والمرافق لاقتصاد المدينة اينما ظهرت وكانت ، فهو وإن كان مخفياً تحت ظل النشاط الرئيس ومتجاوزاً له الا أنه أدى وما يزال يؤدي أهم الأدوار في تنشيط اقتصاد المدينة ؛ تلبية لميول ورغبات سكانها التي غالباً ما يفضلها كثير منهم على الاقتصاد الاصلي للمدينة ، انطلاقاً من دوافع عدة أهمها دافع فرق الاسعار ، وهذا أمر لا يستهان به عند حساب مجمل فارق السعر ما بينه ، وبين أسعار منتجات الأنشطة الاقتصادية الاصلية الاخرى للمدينة ، وهنا لا بدّ أن تكون هناك وقفة عند أصل اقتصاد الظل حقيقته ، وأنواعه وتوزيعه المكاني وأنماطه الموقعية ، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي الاصلي للمدينة وبيئتها ومورفولوجيتها ومن هنا تأتي أهمية المشكلة

مشكلة الدراسة:

تبحث مشكلة البحث في أصل اقتصاد الظل ، وأين ومتى يظهر وأسباب وعوامل ظهوره، وهل يقتصر وجوده على نشاط ، وأسلوب معينين للظهور ، وممارسة ذلك النشاط أو يتضمن أنواعا وأنشطة مختلفة ومتنوعة ، وما صور توزيعه المكاني ضمن استعمالات أرض المدينة وأخيراً والأكثر أهمية هو مدى تأثيرها في مورفولوجية المدينة من حيث بيئتها ، ومظهرها الحضري ، وأنماط استعمالات أرضها وتأثيرها في كفاءة أداء المدينة لوظائفها ، وقد اختيرت مدينة بغداد أنموذجاً لانتشار اقتصاديات الظل فيها.

وتأتي الفرضية لتقترح أن هذه الظاهرة لها معانٍ وتفسيرات لأصل الكلمة لغة واصطلاحاً، وتوضح أهم الأسباب التي وقفت خلف وجودها ، وغالباً ما يكون تلبية احتياجات المدينة وبأسعار مناسبة لسكانها ، وإمكانياتهم المادية في مقدمة أسباب ظهورها ووجودها إلى جانب إيجاد فرص عمل لكثير من سكان المدينة كأحد أهم الاسباب لظهورها ووجودها، وتوضح أنواع اقتصاد الظل وأقسامه ، حسب معايير عدة : منها معيار نوع النشاط الاقتصادي ، ومعيار الحجم ، وحسب معيار العائدية إلى جانب معيار الحركة ، ثم يأتي بعدها اعطاء صورة دقيقة ، وواضحة للتوزيع المكاني للأنماط الموقعية لنشاط اقتصاد الظل. ومن خلال ذلك يكشف عن تأثير ذلك النشاط غير القانوني المتجاوز على مورفولوجية المدينة ، سواء من حيث تلوث بنية المدينة (التلوث البصري) ، وتشويه معالم مظهرها الحضاري ، وأنماط استعمالات الارض إلى جانب التلوث البيئي ، وعلى كفاءة أداء انشطتها ووظائفها الاصلية مختلفة ، ولا سيما منافسة الاسعار.

اقتصاديات الظل:

ماهيتها وتعريفها:

لغة: تعني الاقتصاد غير الظاهر وغير المعلن. (معلوف ، ١٩٦٦ ص ١٠٩ - ١١٠) (Maalouf، ١٩٦٦ p ١٠٩-١١٠) أما اصطلاحاً: فقد جاءت كلمة اقتصاد الظل من الأنشطة المتجاوزة جميعها التي تمارس النشاط الاقتصادي في الخفاء ، وفي ظل النشاط الاقتصادي الاصلي للمدينة . (لاروس ، ١٩٧٣ ص ٢٨٥)

(Laros، ١٩٧٣ p ٢٨٥) وسبب ذلك هو مخالفتها وتجاوزها لقوانين وأنظمة المدينة ، وهو بذلك عبارة عن تجاوزات يقوم بها بعض الأفراد ، من خلال الاستيلاء على مساحة من الارض ، وممارسة نشاطهم الاقتصادي فوقها ، ويختلف شكل النشاط ونزعه بحسب الظروف التي تفرضها عليه حاجة السوق وامكانيات الأفراد المادية .

أما محلياً فيطلق على اقتصاديات الظل بالجنابر أو البسطيات ، ومن أمثلتها الجنابر والبسطيات الخاصة ببيع ، وتجارة المواد الغذائية (اللحوم، والخضار، والفواكه وغيرها من المواد الغذائية) الى جانب المواد الغذائية غير المنزلية ، والكماليات والمستلزمات المدرسية ، والملابس والاحذية ، و الأنشطة الاقتصادية مختلفة فضلا عن خدمات الطعام والشراب كالشاي والقهوة.

عوامل ظهور اقتصاديات الظل داخل المدينة:

تتضافر مجموعة عوامل لتقف وراء بروز ظاهرة اقتصاديات الظل وقد يكون عاملاً واحداً سبباً لوجودها ، أو قد تتفاعل أكثر من عامل لوجودها ومن تلك العوامل. (الدراسة الميدانية، ٢٠١٩) (Field ، 2019,study)

- الحاجة الماسة لتوفير فرص عمل لعدد كبير من سكان المدينة ، وسكان الريف القادمين من الارياف الذين يعانون من البطالة أو لرفع مستوى دخل الأسرة.

(الزركاني، ١٩٩١ ص ١٥-١٧) (Zarkani-Al ، 1991p15-17)

- حاجة السكان الماسة لبضائع ومنتجات ذات اسعار منخفضة نسبياً أو مناسبة لمستوى دخل الاسرة قدر الامكان، وهذا لا يمكن أن يتوافر الا عن طريق اقتصاديات الظل لأن أسعار منتجاتها تكون منخفضة نوعاً ما ، مقارنة بأسعار سلع ، ومنتجات المؤسسات التجارية الاخرى.

- يفسر انخفاض أسعار منتجات و سلع اقتصاديات الظل بعدم وجود بدلات ايجارات تؤخذ منهم ، أو قد تكون بدلات الايجار منخفضة في كثير من الاحيان مقارنة ببدلات ايجار المحال ، والمؤسسات التجارية ، والاقتصادية الاخرى التي تصل بدلات ايجاراتها بالعملة الصعبة (الدولار) لبعض المؤسسات التجارية خاصة ضمن مناطق المدينة الراقية

• سهولة الوصول إلى خدمات اقتصاديات الظل من سكان المدينة ، فهي منتشرة في كل مكان تقريباً ضمن مناطق وأحياء ، ومحلات المدينة السكنية ، وشوارعها وأسواقها التجارية ومن ثم وقوعها في متناول ايدي سكانها ، بدلاً من تحمل عناء الوصول إلى خدمات المدينة التجارية والصناعية والخدمية الموجودة في مناطق بعيدة عن مناطق سكانها.

واخيراً فإن استغلال ضعف الرقابة البلدية والقانونية من دوائر الدولة المختصة لا سيما أمانة بغداد ، ودوائر البلدية التابعة لها للمناطق كان وراء تسهيل عملية الانتشار الكبير ، والسريع والعشوائي لهذه الظاهرة ، وفي كل مناطق المدينة بأحيائها ومحلاتها وشوارعها وأسواقها وفي كل أقصيتها ، وساحاتها الشاغرة ، وإنما سنحت الظروف والفرص لوجودها وانتشارها تعود للظهور مرة أخرى، وهذا ما يدعو إلى الأهمية الكبرى لعملية المتابعة المستمرة للمناطق ، والمحلات ، والأحياء السكنية والأسواق داخل المدينة لمراقبة ظهورها وانتشارها ، ومنع ذلك واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المخالفين ومع صعوبة السيطرة على الظاهرة ؛ نتيجة الظهور المستمر لها على الرغم من الحلول المستمرة لمشاكل المتجاوزين ، تبقى عملية المتابعة والمراقبة واحدة من أهم الحلول والاجراءات للسيطرة على الظاهرة سواء من حيث تنظيم وتحديد الوجود منها قدر الامكان أو منع ظهور الجديد منها وانتشاره ، فالأجراء الاول يتطلب عملية تنظيم وتحديد أماكن وجودها ، مثلما حدث بالنسبة لسوق باب المعظم ، عندما فعل موقع السوق القديم قرب مرأب السيارات إلى جانب التزام اصحاب اقتصاديات بموقعهم قرب مرأب البياع ، غير أن غياب المتابعة الدورية أو انعدامها في بعض الأحيان يعيد باستمرار انتشار ظاهرة اقتصاديات الظل ، وهنا يأتي أهمية المتابعة ، ثم المتابعة ثم المتابعة والترصد لموقع الموجودين فعلاً ، وتعزيز عملية المتابعة والاجراءات القانونية الحازمة ، والصارمة بحق المخالفين من خلال العقوبات المادية ، والاشد من ذلك هو الوصول إلى حد عقوبة الحبس في حالة المخالفة ، ولتسهيل عمل المواطنين والقضاء على البطالة ، يمكن الاتجاه إلى طريق آخر ، وهو تفعيل دور القطاع الخاص ، أما فيما يخص اقتصاد الظل ، فيمكن تفعيل عملية اصدار الرخص ، والإجازات فتح الاكشاك للراغبين بممارسة الأنشطة التجارية ، والخدمية والصناعية ؛ تلبية لرغباتهم ولكن حسب الضوابط القانونية والحضرية للمدينة

• تصنيف اقتصاديات الظل. (المسح الميداني للفترة من ١٨ - ٣٠ / ٢ / ٢٠١٩)
(2019/2/30-18 Field Survey)

اولاً: تصنيف اقتصاديات الظل بحسب نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه وفيه تقسم الى:

• اقتصاد الظل الذي يمارس النشاط التجاري مثل بيع المواد الغذائية ، والادوية ، والكماليات ، والكتب ، وغيرها.

• اقتصاد الظل الذي يمارس النشاط الصناعي مثل الخدمات الصناعية وجنابر الحدادة ، وتصليح الساعات ، والتجارة ، وخدمات السيارات ، وغالباً ما تقع قبل النشاط الصناعي الأصلي.

• اقتصاديات الظل التي تمارس النشاط الخدمي كجنابر الشاي والقهوة والمطاعم.

ثانياً: التصنيف حسب الحجم والشكل: وعلى أساس هذا المعيار تأخذ أشكالاً وأحجاماً عدة هي:

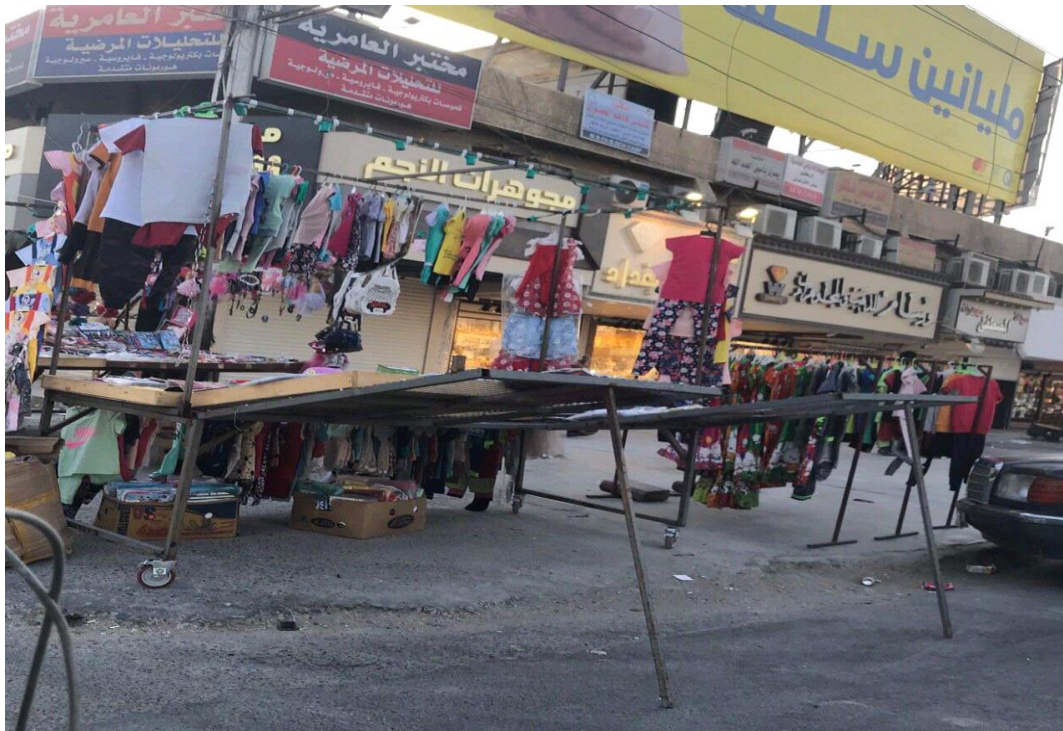
- متوسط الحجم والشكل: وفيها يكون بناء هذا النوع من اقتصاديات الظل متوسطاً في الشكل ، والحجم ومواد البناء ، فتكون على شكل جناير تمارس النشاطات الاقتصادية مختلفة لا سيما التجارية والخدمية وأهم مواد البناء المستخدمة في بنائها وانشائها (الجبكو ، والاقمشة الثقيلة ، والخشب).
- البسطة الحجم والصغيرة: وتتمثل بالبسطيات التي هي عبارة عن قطع من القماش الثقيل تفرش على بعض الارصفة ، أو الشوارع ، أو الاسواق وبحسب ما متوافر من مساحة ؛ لغرض عرض البضائع ، والمنتجات عليها من غير بناء ، وبذلك تكون من أبسط أنواع اقتصاديات الظل المتجاوزة على الأرض لسهولة انشائها ، وسهولة رفعها وإزالتها ، أنظر الصور (١) (٢).

صورة (١)



تاريخ الالتقاط ٢٠١٩/٢/٣٠

صورة (٢)



تاريخ الالتقاط ٢٠١٩/٢/٣٠

ثالثاً: التصنيف من حيث معيار الحركة: وفيها تقسم اقتصاديات الظل الى:

- **الثابتة:** وهي التي تكون ثابتة في المكان الذي تجاوزت عليه ، وبنيت وشيدت فوقه ومن أمثلتها الجناير الثابتة في مكانها ، وتحفظ هذه الجناير بداخلها البضائع والمنتجات المعروضة.
- **المتحركة:** وتتمثل بالبسطيات التي تستغل مساحة الارض المقامة عليها ، ثم ترفع بعد انتهاء يوم العمل وتحفظ المنتجات ، والبضائع المعروضة في داخل أحد المحال التجارية بالاتفاق مع أصحاب تلك المحال ، أو قد يحملها أصحابها الى منازلهم يومياً بعد انتهاء يوم العمل بوساطة عربات خاصة بهم ، ومن ثم يعيدون عرضها في اليوم الثاني.

رابعاً: تصنيف اقتصاديات الظل بحسب العائدية : وعلى أساس هذا المعيار تقسم اقتصاديات الظل الى:

- **عائدية اقتصاديات الظل الى أصحاب المحال الأصلية :** وفيها يستغل أصحاب المحال الأصلية باستغلال الارصفة المقابلة لمحالهم لممارسة الانشطة مختلفة ، وبغض النظر عن تشابه النشاط لنشاط المحل الاصلي أو اختلف عنه.

• عائدية اقتصادية الظل للأفراد المؤجرين: قد تكون المساحة التي تقوم عليها اقتصاديات الظل مؤجرة من أصحاب المحال الأصلية ، الذين يؤجرون الأرصفة ، أو المساحات المقابلة لمحالهم الى أشخاص آخرين ليمارسوا الأنشطة الاقتصادية المختلفة فوقها مقابل بدل ايجار يدفعونه الى صاحب المحل الاصلي.

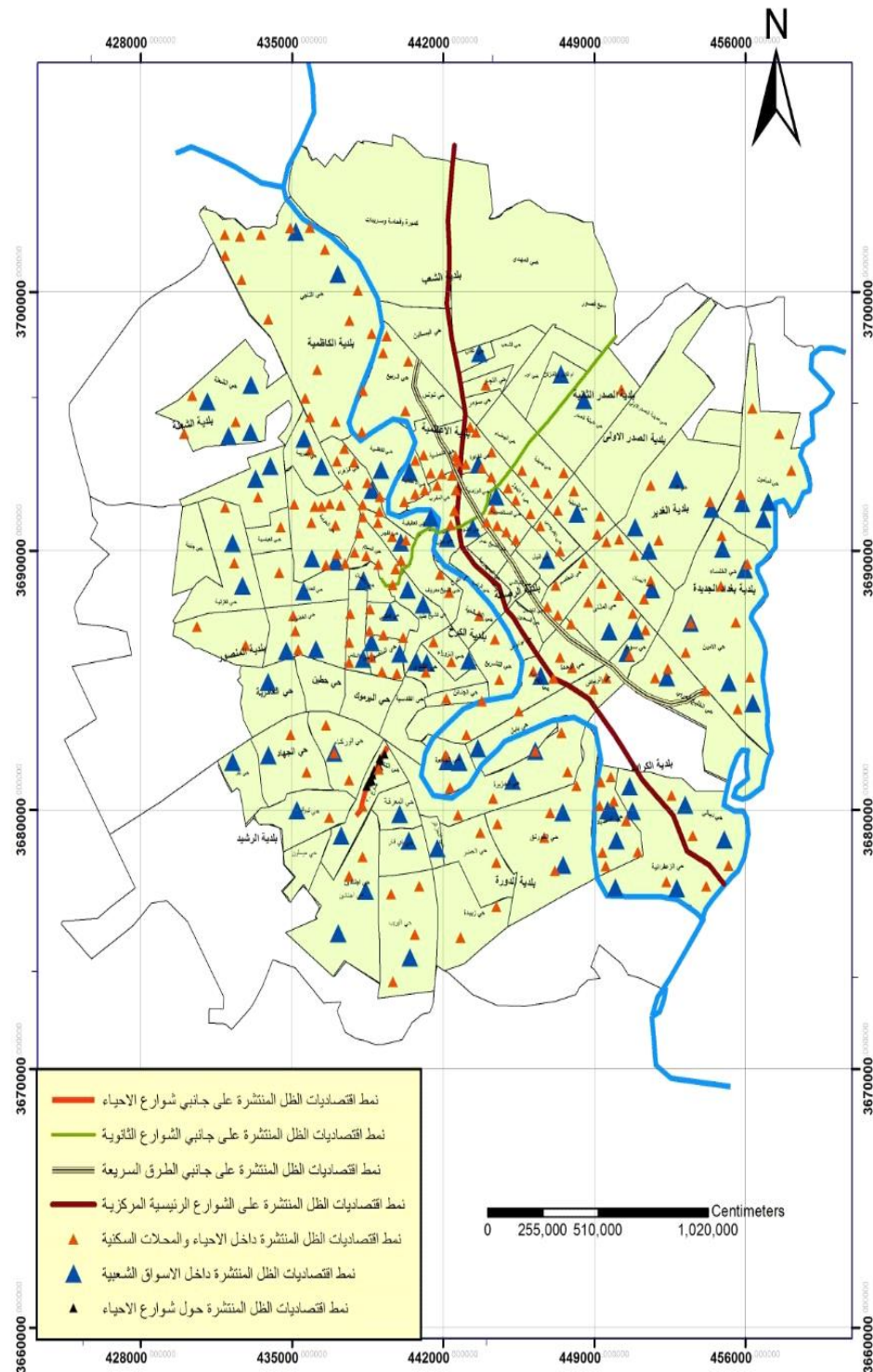
• عائدية اقتصاديات الظل لأشخاص استولوا على الأرض: وفيها يستولي بعض الأفراد على بعض المساحات الشاغرة ، وغير العائدة لأحد ، من أجل ممارسة أنشطتهم الاقتصادية فوقها بعد بناء جنايرهم عليها ، فتكون بمثابة الملك الخاص لهم، وبمرور الزمن تصبح حقا مشروعاً لهم ، ولا يستطيع أحد أن يأخذها منهم ، أو يستولي عليها بحيث يصبح لهم حق تأجيرها ، أو بيعها لأشخاص آخرين ولا سيما مع ضعف رقابة أمانة بغداد.

الانماط الموقعية لاقتصاديات الظل وأشكال انتشارها:

تتخذ اقتصاديات الظل في امتدادها انماطاً موقعية مختلفة ، وبالنظر لزيادة اعداد اقتصاديات الظل ، وكثرة انتشارها داخل المدينة ، فقد اتخذت أنماطاً موقعية تداخلت مع الانماط الموقعية الأصلية لاستعمالات الارض داخل المدينة. (حسني، ١٩٨٣ ص ١٨) (Hosni ، ١٩٨٣ p ١٨) لا سيما الاقتصادية منها والخدمية ، وتكمن خطورة هذه الانماط وتشوبها بتداخلها مع الاستعمالات الاصلية ، وضياح صورة التوزيع المكاني لهذه الانماط، ومن هذه الانماط الموقعية التي اتخذتها اقتصاديات الظل في انتشارها هي:

- اقتصاديات الظل المنتشرة على الشوارع التجارية الرئيسة والثانوية.
- اقتصاديات الظل المنتشرة على شوارع الأحياء التجارية.
- اقتصاديات الظل المنتشرة داخل الاسواق التجارية ، والمناطق الصناعية.
- اقتصاديات الظل المنتشرة داخل الأحياء ، والمحلات السكنية وتوضح الخريطة (١) التوزيع المكاني للأنماط الموقعية لاقتصاديات الظل في بعض مناطق مدينة بغداد .

خريطة (١) الانماط الموقعية لاقتصاديات الظل في بعض مناطق وشوارع بغداد



الآثار السلبية لاقتصاديات الظل على مورفولوجية المدينة .

(المسح الميداني، ٢٠١٩) (Field Survey، ٢٠١٩)

أولاً/ تأثيرها في الأنماط الموقعية لاستعمالات الارض داخل المدينة وتمثل :

•تداخلها مع الأنماط الموقعية الأصلية للمدينة ، فقد نجدها تتداخل مع الشوارع التجارية الرئيسة والثانوية ، أو قد تمتد مع شوارع الأحياء التجارية ، أو قد تختلط مع الأنشطة الاقتصادية داخل الأسواق التجارية المحلية ، أو قد تكون متغيرة الانتشار داخل المحلات السكنية.

•تتخذ اقتصاديات الظل امتداداً خطياً على طول أرصفة الشوارع التجارية ، أما امتدادها مع الأنماط الموقعية الأخر ؛ فيكون بحسب الامتداد الموقعي الذي تتخذه مواقع تلك الانماط.

•يكثُر وجودها بشكل كبير متداخلة مع نمط شوارع الاحياء التجارية ، وداخل الاسواق التجارية المحلية.

•تزداد أعداد اقتصاديات الظل التي تمارس الأنشطة التجارية المتخصصة ببيع المواد الغذائية لاسيما داخل الاسواق التجارية المحلية لا سيما المواد الغذائية الطازجة مثل (اللحوم والخضر والفواكه).

ثانياً/ التلوث البيئي للمدينة: فغالباً ما تتصف المناطق التي تقام فيها اقتصاديات الظل بالتدهور ، والتلوث البيئي والصحي ؛ بسبب ما تتركه من نفايات ، ومخلفات ملوثة للبيئة ، وجالبة للأمراض كمخلفات المواد الغذائية المتعفنة ، وتزداد عملية التلوث هذه بشكل كبير داخل الاسواق التجارية المحلية ، وتكمن خطورة هذه الملوثات والنفايات بالغازات التي تلوث هواء المدينة بعد تفاعلها مع بعضها الى جانب تلوث مظهر البيئة الجمالي .

ثالثاً/ تغير مشهد النسيج الحضري وتلوثه ومستوى كفاءة ووظائفها: يعرف النسيج الحضري على انه النمط الفضائي للعناصر البنوية للمدينة وطرقها وبنائاتها وفضاءاتها، فالعناصر البنوية هي الاساس الذي يتألف منه الشكل الحضري ، وهو (شبكة الطرق ، والأبنية ، والفضاءات المفتوحة) ، فهو نتاج تفاعل عدد من المنظومات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية مع بعضها ؛ لتكوين بنية مترابطة لها خصوصيتها.(الخطيب، ٢٠١٠ص ١٣-١٩) (Khatib، ٢٠١٠، ١٣-١٩)

وهو بذلك يكون نظاماً معقداً تحكمه مجموعة علاقات متبادلة ، ومتداخلة استجابة لحاجات ورغبات متعددة ، وبسبب ما يعانيه هذا النسيج من معضلات حقيقة ، فقد أدت الى تمزيق هذا النسيج ، وتغيير بنية المدينة ، بما يهدد شخصيتها بالضعف والتلاشي وقد كان انتشار ظاهرة اقتصاديات الظل أحد العوامل المهمة التي أسهمت في تمزيق النسيج الحضري ، وتلوثه البصري ، فقد أدى عدم التشابه والانسجام بينها ، وبين الاستعمالات المختلفة للأرض الى انعدام التناغم والترابط بين مكونات النسيج الحضري للاستعمالات التجارية والخدمية والصناعية، وهنا تكمن خطورة تداخل امتداد الانماط الموقعية لاقتصاديات الظل مع الاستعمالات الأخر الذي نجم عنه تشويش ، وضياح صورة التوزيع المكاني لاستعمالات الارض الأصلية ، ومن ثم أظهرت المنظر الفوضوي لتوزيع استعمالات الارض داخل المدينة ، والإشكال والأنماط الموقعية لها ومع التلوث البيئي أصبحت المدينة بأحيائها ، ومناطقها لا تمتلك خصائص ومواصفات وميزات المدينة الحضرية ، وفيما يأتي عرض لخصائص النسيج الحضري البنيوي لبعض مناطق مدينة بغداد التي تنتشر فيها ظاهرة اقتصاديات الظل.

●المظهر الفوضوي والتلوث البصري للمشهد الحضري نتيجة فقدان التشابه والانسجام في النمط والبناء بين الوحدات النظامية المبنية ، واقتصاديات الظل المتجاوزة على الأرض بما لا يتلاءم مع هوية المدينة ، وشخصيتها الحضارية.

●عشوائية في استخدام الأرض لممارسة الأنشطة المتنوعة في مواقع غير مخصصة لها ، وهذا الخلط بين اقتصاديات الظل العشوائية ، والمتجاوزة وبين الاستعمالات والأنشطة الاقتصادية النظامية أدى الى الخلط الوظيفي في استعمالات الأرض ؛ فأصبح كل استعمال يمارس أكثر من وظيفة.

●أدى الانتشار الكبير والمتزايد لاقتصاديات الظل ولاسيما داخل الاحياء السكنية والأسواق التجارية المحلية الى ازدحام شوارع تلك الاحياء والأسواق بالمارة والمشاة، فقد أدت اقتصاديات الظل وبأشكالها كافة ، وأنشطتها المختلفة إلى شغل أرصفة الشوارع التي خصصت للمشاة ؛ لتكون ارتداداً امامياً للمؤسسات والمحال التجارية التي تمارس الأنشطة الاقتصادية مختلفة على جانبي الشوارع التجارية ، وممرراً للمشاة بمساحة (٣-٥م) كرصيف بحسب ضوابط التشييد التي أقرتها أمانة بغداد للشوارع التجارية ، فأصبحت هذه الأرصفة مكاناً لممارسة الأنشطة مختلفة سواء أكانت تابعة للمؤسسات التجارية الأصلية ، أم لغيرها من الأفراد ، وبذلك حرمت تلك المؤسسات من ارتدادها الأمامي ، الى جانب معاناة الافراد عند مرورهم عبر تلك الأرصفة ، والشوارع ؛ بسبب اكتظاظها باقتصاديات الظل لا سيما الأسواق ، وبذلك حرم مستخدمو الطرق من حرية الحركة ، والتنقل ، وخلف ازدحاماً شديداً لا سيما في الأسواق ، وقد أدى هذا التداخل بين التركيب الشكلي ، والوظيفي لتلك الارصفة والشوارع الى زيادة المجاميع التي تستخدمها ، ومن ثم كثافة الحركة عليها ؛ مما أدى الى ضعف كفاءة أدائها الوظيفي ، وجعلت المارة والمستوفين يفضلون استخدام نهر الشارع للمرور بدلاً من الرصيف ، والساحات للتخلص من الزحام ولا سيما أرصفة الشوارع التجارية ، الا في حال اضطرارهم الى المرور فيها لأغراض الشراء.

●دلت نتائج الدراسات الميدانية ، والمقابلات التي أجريت على بعض مناطق مدينة بغداد التجارية ، وشوارعها وأسواقها ، ومنها منطقة باب المعظم ، والشعب ، وباب الشرقي الى أن المتسوقين يفضلون التسوق ، والشراء من أصحاب المحلات التجارية المتجاوزة ، والجنابر والبسطيات ، واقتصاديات الظل ؛ بسبب انخفاض أسعار السلع والخدمات ، والبضائع المعروضة لديهم نسبياً مقارنة بأسعارها لدى أصحاب المؤسسات التجارية المقابلة ، والمجاورة لهم الذين يرفعون أسعار بضائعهم ، ومنتجاتهم ؛ لتعويض بدل الایجار المرتفع للمحل التجاري ، وهذا ما سيؤثر بدوره في اضعاف كفاءة النشاط الاقتصادي لأصحاب تلك المؤسسات ، ومن ثم يؤثر في الوظيفة التي تؤديها بسبب المنافسة الشديدة بين الاسعار.

●نجم عن انتشار اقتصاديات الظل حدوث تضخم في كثافة الاستعمال ، وهذا أثر في رفع أسعار الأراضي للاستعمالات كافة وأدى الى رفع أسعار السلع ، والخدمات بالنسبة للمستوفين.

●ارتفاع حجم النفايات الصادرة من المحال ، والمؤسسات التجارية التي تمارس الأنشطة مختلفة الى جانب اقتصاديات الظل ، وما تخلفه من نفايات ، فقد أشارت التقارير الصادرة عن بعض دوائر البلدية شعبة النظافة ، الى أن حجم النفايات المنتجة الكلي خلال شهر واحد كان بين (٣٧٩٠م^٣) كحد أدنى الى (١٧٥٣٨م^٣) كحد أعلى.

• وأخيراً فإن تجاوز أصحاب اقتصاديات الظل على المساحات الشاغرة الفارغة جميعها واستخدامها لممارسة الأنشطة مختلفة أدى إلى القضاء على الفراغات والمساحات الشاغرة ، وهذا مؤشر خطير على التضخم الحضري للمدينة باستعمالات ، وأنشطة لم تصمم على استيعابها ؛ مما يدل على تدني المستوى الاقتصادي والحضاري للبنية التركيبية والحضرية للمدينة التي لا بد أن يكون من أهم مقاييس تميزها عن الريف هو الجمالية ، والتنظيم لاستعمالات الأرض داخلها ، وكفاءة في أداء وظائفها الاقتصادية .

الاستنتاجات:

• تعد اقتصاديات الظل واحدة من الظواهر التي تميز البشر داخل المدينة ، وتنتشر فيها بشكل يلزم أنشطتها ووظائفها كالظل الذي يلزم الإنسان ، ولا يمكن الاستغناء عنها ، ولا توجد مدينة بلا اقتصاديات ظلها.

• تؤدي اقتصاديات الظل ، ولا تزال دوراً مهماً في التأثير في أنشطة المدينة ووظائفها ، ولها بذلك وجهان : الأول ايجابي وهو من أسباب ظهورها لمناسبة أسعار بضائعها ، مقارنة بأسعار بضائع ، ومنتجات الأنشطة الاقتصادية الأصلية للمدينة ، إلى جانب انتشارها في كل مكان ، وتحت متناول أيدي سكان المدينة ، وبلا عناء ، ولا ينسى دورها في توفير فرص عمل لكثير من سكانها ، واقتصاد البطالة المتفشية داخل المدينة ، أما الوجه الآخر فهو الأثر السلبي ، وظهر من خلال تأثير اقتصاديات الظل في بيئة المدينة وتلوثها المورفولوجي من خلال اختلاطها باستعمالات أرض المدينة الأصلية إضافة إلى إضعاف كفاءة أداء وظائف المدينة المختلفة ؛ مما سبب المنافسة الشديدة وتلوث بيئتها.

• أدى دور غياب الجهات المختصة ولا سيما أمانة بغداد دوراً كبيراً في استفحال انتشار الظاهرة بشكل عشوائي ؛ مما يشير إلى عدم وضوح الرؤية في نشاطات المدينة الأصلية ، ووظائفها ، وأنظمتها واستعمالات أرضها ، مما انشأ بيئة مختلطة في أنشطتها ، وخصائصها واستعمالات الأرض داخلها أدت إلى الفوضى ، وهدم المعايير الحضرية التي تميز المدينة جميعها.

التوصيات:

من الجدير بالذكر أن ظاهرة اقتصاديات الظل من الظواهر التي يصعب التعامل معها ، والقضاء على جذورها ، وإنهاؤها ، أو إيجاد الحلول لها ؛ لذلك نوصي بتفعيل دور الحكومة للقضاء على هذه الظاهرة الضارة ، مع بث الوعي عند المجتمع عن طريق وسائل الاعلام .

المصادر:

- ١- معلوف، لويس ١٩٦٦. المنجد في اللغة والادب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- ٢- لاروس ، خليل ١٩٧٣. المعجم العربي الحديث ، باريس.
- ٣- الدراسة الميدانية ٢٠١٩.
- ٤- الزركاني، خليل حسن ١٩٩١ . تجربة امانة بغداد في معالجة مشكلة المتجاوزين على الاراضي العائدة للدولة ، امانة بغداد ،مطبعة الاديب.
- ٥- المسح الميداني لاستعمالات الارض المتجاوزة (اقتصاديات الظل) لبعض مناطق مدينة بغداد للفترة من ٢٠١٩/٢/٣٠ - ٢٠١٩/٣/٣٠
- ٦- حسني ،خالص وصباح محمود محمد ١٩٨٣ . مورفولوجية المدينة ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد .
- ٧- الدراسة الميدانية ، ٢٠١٩ .
- ٨- الخطيب ،ماجد مطر عبد الكريم ٢٠١٠. العوامل المؤثرة في تغير النسيج الحضري (مدينة النجف الاشرف) ، ط١، دار دجلة للطباعة والنشر ،عمان.

References

Field Study, 2019.

Field Study 2019 .

Field survey of the uses of the land exceeding (shadow economics) for some areas of Baghdad city for the period of 18-30/2/2019.

Hosni ، Kh. and Mohammed ، S. M.) 1983 (. *The Morphology of The City*. Baghdad University Press, Baghdad.

Al-Khatib ، M. M. A.) 2010 (*Factors Influencing Urban Fabric Change (Najaf Al-Ashraf City)*.)st ed .Dojlah House for Printing and Publishing, Amman.

Laros ،Kh.) 1973(*Modern Arabic Dictionary*, Paris.

Maalouf ،L.)1966(. *Upholstered in Language, Literature and Science*. Catholic Press.Beirut.

Al-Zarkani ،Kh. H.)1991 (. *Experience of the Secretariat of Baghdad in dealing with the problem of trespassers on the territory of the state, The Secretariat of Baghdad*. Al-Adib Press.